عند الامام الاولى مسلمين الاولى اذا شهدوا بحرية الصبية
وامة حية لا تقبل لانه بقوتها الشاهد شهدوا انه اعتقه
له باعتاقه قبلت وان باع العبد وسلمه في احدى الروايتين والاولى
مفرعة على الصحيح فان الصحيح عدم سماع الشهادة على الشهادة
في العارضة كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير
قبض الا في مسئلة من باب التحالف من المحيط باع عبدا
ثم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان في يد
البائع تسمع فيهما وان كان في يد المشتري تسمع في الشراء
فقط ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم
امه والاسم اي امه لجواز ان يكون حر الاصل وامه رقيقة
صرح به في احرار العمادية وجامع الفصولين وكذا في انها
حرية الاصل كما في دعوى النسبة القضاء بعد صدوره
صحيحا لا يبطل بابطال احد الاداء اقر المقضي له بطلانه
فانه يبطل الا في المقتضى حرية وفيما اذا اظهر الشهود
عبدا او محدودين في قذف بالبينة فانه يبطل
القضاء لكن لكونه غير صحيح حلف المنكر في الاحرى لا الاولين
مفصلة بيناها في الشرح المكفر اذا ادعى كل واحد من كل
منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فانه تقبل
كما في الخانية خلافا لما في الخلاصة
بعد ان ذكر ان الدعوى
دعوى النسب وبعد ان ذكر ان الدعوى
دعوى الاعارة فانه تحالف

والاصلية صح

وانكر الاخر استحلف
لانكار منهما الاولى ثلثة دعوى
النسب والايداع والاجارة
فانه تحالف بعد اقراره
لاحدهما هو

للمنكر بعد اقراره لاحدهما كما في الخانية مفصلا
والخلاصة كل موضع لو اقر به يلزمه فاذا انكر يستحلف
الا في ثلثة وذكرها والصواب الا في اربع وثلاثين وقد
ذكرتها في الشرح جواز قضاء الامير الذي يولي القضاء
وكذلك كتابه الى القاضي الا ان يكون القاضي من
جهة الخليفة فمقتضى الامير لا يجوز كذا في الملتقط وقد
افتيت بانه تولية ياثم مرتكبه فاضيا ليحكم في قضية
يصرح بوجوه قاضيها للولي من السلطان باطلة لانه
لا يفوض اليه ذلك ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب
القاضي ان الولي لا يكون قاضيا قبل وصوله الى محل
ولايته فمقتضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول
مطلقا وعدم جواز استنابة بارسال نائب له في
محل قضائه وعدا القضاة الان على ارسال نائب حين
التولية في بلاد السلطان والظاهر انه باذن السلطان
وحينئذ لا كلام منه حادثة ادعى انه خمس آلاف في
اردن محدودة بكذا من سنة ثمانية عشر سنة على ان
الارض ظهر انها ملك يدفع اجرتها وان المدعى عليه
[illegible] وطالبه بذلك فاجاب المدعى عليه
[illegible] ذكور عنه مستاجر الوقف فاحضر
المولى [illegible] بانه غريمه [illegible]
وزاد [illegible] بانه واضع [illegible] حكم القاضي بالملك

الانك
المغصوب اجي

Copyright © King Saud University